

قوله فيمنع الموجب لا الموجب  
والمراد بالاول العلم بالظان في الكلام

بقدو المستثنى وعند الشافعي الاستثناء  
يمنع الحكم بطريق المعارضة فيمنع الموجب  
لا الموجب وعندنا بمنعها لاجتماع اهل  
اللفظة ان الاستثناء من النفي اثبات ومن  
الاثبات نفي وهذا صريح فان حكمه يعارض  
حكم المستثنى منه ولا ت قوله لا اله الا الله باجماع  
المجاهدين للتوحيد ومعناه النفي والاثبات  
ان نفي الا لوهية عن غير الله واثباته له تعالى  
فلو كان الاستثناء كلما بالباقي بعد الثناء لكان  
هذا نفيًا لغيره لا اثباتًا له تعالى ولنا قوله تعالى  
فليث قبح الف سنة الاخسين عامًا وقرط  
الحكم بطريق المعارضة في الايجاب يكون اي  
في الاثبات في الاخبار لانه لو ثبت حكم النفي  
بجملته ثم عارضه الاستثناء في الجنب لزم كونه  
نافيًا لما اشتهر اولًا فيلزم الكذب في احد الامرين  
تعالى الله عن ذلك ولان اصل اللفظة قالوا  
الاستثناء استقراء وتكلم بالباقي بعد الثناء  
اي المستثنى كما قالوا انه من النفي اثبات و  
عكسه فاذا ثبت الوجهان وجب الجمع فنقول  
انه تكلم بالباقي بوضع اي بحقيقته واصل اللفظ  
والاثبات للمستثنى او قوله باثباته فالاول  
مخولاه الا الله والثاني نحو الاخسين عامًا لانها  
لم يذكروا فصلًا بل فيها من الصيغة وهو اي  
الاستثناء نوعان متصل وهو ما كان من جنس  
الاول وهو اصل اي الحقيقة ومنفصل وهو

خصوص العموم اي تخصيصه عام لم يخص هل  
يجوز بدليل متوخ فعمد تا لا يقع المخصص  
مترادفًا وعند الشافعي يجوز ذلك وهذا  
الاختلاف بناء على ما مر ان العموم مثل المخصص  
عند تاني ايجاب الحكم قطعًا وبعد المخصص  
لا يبقى القطع فكان تخصيصه العام تغيرًا  
من انقطع الى الاحتمال فيقيد التغيير بشرط  
الوصل كالتعليق وعنده لما لم يكن العام موجبًا  
قطعًا فال تخصيصه ليس بتغيير بل هو تقرير  
فيصح موصولًا ومفصولًا ولا يرد علينا بيان  
بقوة بنى اسرائيل كما نطق به التنزيل لانه  
من قبيل تقييد المطلق لا من تخصيصه  
العام لان التوكيد في الاثبات تحضي فكيف  
التخصيص فكان تقييد المطلق نسخًا فصح  
مترادفًا والاهل في قوله تعالى واهلك لم يتناول  
الابن لان المراد به اهل دينه لانه لا يكون  
الاهل مشتركًا فصح تاخير بيانه لانه بقوله  
انه ليس من اهلك وقوله تعالى انكم وما تعبدون  
من دون الله لم يتناول نفسي عليه السلام  
لان ما تحضي بالاهل يعقل لانه حضي بقوله ان  
الذين سبقتم لهم منا الحسنى والاستثناء  
يمنع تبين التكلم بحكمه اي مع حكمه بقدر  
المستثنى عن الدخول كان المتكلم لم يتكلم  
بقدر المستثنى في حق الحكم فيجعل كلما  
بالباقي بعده فكانه لم يتكلم في حق الحكم

حضي

ما استثناه  
الاستثناء

بقدر